منهج السمين الحلبي في توجيه مشكل القراءات القرآنية المتواترة
من خلال تفسيره الدُّر المصون في علم الكتاب المكنون

الدكتور : طاهر براهيمي

جامعة غـرداية

مقـدمة :

لا شك أن معرفة مشكلات القراءات القرآنية وطرق دفعها ذات أهمية بالغة ، ولهذا انبرى علماؤنا قديما إلى تأسيس علم تطور مع تطور علم القراءات ، وأُلفت فيه كتب مستقلة عُرِفت بكتب الاحتجاج أشهرها حجة أبي علي الفارسي ، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، والحجة لأبي زرعة بن زنجلة ، والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي بن أبي طالب القيسي ...

ويندرج ضمن هذا الجهد ما هو موجود في كتب التفسير من محاولات لدفع الإشكال عن القراءات القرآنية ، بل جهد المفسرين أقرب إلى الصواب من غيرهم لمراعاتهم السياق والمعنى العام للسورة واستحضارهم للمتشابه السياقي في القرآن الكريم كله .

ومن أشهر التفاسير التي اعتنت بتوجيه القراءات والاحتجاج لها تفسير الدر المصون في علم الكتاب المكنون لصاحبه السمين الحلبي ، وهذا التفسير فضلا عن كونه تفسيرا شاملا للقرآن الكريم جمع الكثير من أقوال السلف فإنه محاولة استقصائية لجميع القراءات القرآنية متواترها وشاذها مع تخريج كل قراءة وتعليل كل رأي وذكر دليل كل فريق وما يُعترضُ به عليه ، قال السمين في مقدمة تفسيره : " فإني تعرضت للقراءات المشهورة والشاذة وما ذكر الناس في توجيهها "[1] . مع شيء من التوسع في عرض الأوجه النحوية للقراءات القرآنية لا سيما المشكلة منها ، وكان رده على النحاة مصيبا حد المقطع في الخلاف ومسايرا لمبدأ اختلاف التنوع دون التضاد ، فنقع بحججه غلة شقى بها طالبوا الاحتجاج للقراءات القرآنية . مرتكزا في ذلك على قواعد علمية صارمة نروم استقصاء بعضها في هذا المقال .

وقبل عرض منهج السمين الحلبي لا بد من ذكر موقف النحاة من القراءات القرآنية المتواترة وبيان اضطراب بعضهم إزاء تلك القراءات ، مع دفع توهم مغالاة البصريين دون الكوفيين في تلحينها والطعن في رواتها[2] .

اضطراب النحاة ومنطق القراء :

إن المطلع على مدونات النحو القديمة يتفاجأ بجرأة غير مبررة من النحاة عند تخطئتهم للقراءات القرآنية المتواترة ، متخذين بذلك موقفا مناقضا لمنهجهم في بناء قواعدهم على كلام العرب ، قال سعيد الأفغاني : "فالحق أن النقد يجد في صف النحاة وفي قواعد نحوهم ثغرا عدة ينفذ منها إلى الصميم ، فهم

---

[1] السمين الحلبي ، الدر المصون ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق دار القلم ، ج 1 ص 5 .

[2] هذا التوهم ناشئ من استحضار منهج المدرستين من تشدد البصريين وتساهل الكوفيين واتساعهم في الرواية والقياس واعتدادهم بالأقوال الشاذة .

يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب ، فيجمعون نتفا نثرية وشعرية من هذه القبيلة ومن تلك ومن أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب ، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة ، يجمعون هذا إلى أقوال معروفة مشهورة ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة . ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطرادها في الكلام ، **حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية طعن فيها وإن كان قارئها أبلغ وأعرب ممن يحتج النحوي بكلامهم** "[1] ، ووجه التناقض هو تركهم لما توفر فيه من الوثوق والدقة ما لم يتوافر بعضه لأوثق تلك الشواهد التي بنوا عليها قواعدهم ، وهي تلك القراءات القرآنية المتواترة سندا ، ومعلوم أن القراءة إن صحت وتوفر فيها شروط القبول فهي قرآن نازل بلسان عربي مبين . بل عد علماؤنا القراءة الشاذة حجة في العربية ، قال السيوطي : " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا "[2] ، وقدم الصفاقسي التونسي القراءة على إجماع النحاة حين قال : " ولو سلم أن النحاة اتفقوا على أمر ثم جاءت القراءة بخلافه لم يمنعنا ذلك من اتباع القراءة ؛ لأن العربية تتبع القراءة وليست القراءة تتبع العربية "[3] .

ولا يعني هذا أن الأصل هو استشهاد النحاة بجميع ما ورد في القراءات القرآنية على اختلافها وبناء القواعد عليها جميعها ، بل القصد عدم الطعن في القراءة والتسليم بصحتها متى ما توفر فيها شروط الصحة .

الطعن في القراءة بين مدرستي البصرة والكوفة :

إن المنصوص عليه في كتب النحو القديمة ، والمستقرأ من عمل مؤسسي علم النحو وواضعي أصوله هو عدهم القرآن الكريم بقراءاته من أقوى مصادر السماع عندهم ، ولم يظهر الطعن في الأحرف المخالفة للقواعد النحوية ويتوسع إلا في القرن الثالث ، قال شوقي ضيف : " وفي الحق أن بصريي القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات "[4] ، ويأتي في طليعة هؤلاء الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه وراوي كتابه ، حيث يقول عن قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء ﴿ فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ **[البقرة : 283]** ، : " تقول : رَهْنٌ ورِهَانٌ مثلُ حَبْلٍ وحِبَالٍ ، وقال أبو عمرو : (فَرُهُنٌ) ، **وهي قبيحة**"[5] ، وهي قراءة سبعية متواترة ، قال ابن الجزري : " واختلفوا في (فَرِهَانٌ) ، فقرأ ابن كثير وأبو

---

[1] سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1414 هـ 1994م ، ص 31 .

[2] محمد فجال ، الإصباح شرح الاقتراح للسيوطي ، دمشق ، دار القلم ، ص 67 .

[3] الصفاقسي ، غيث النفع في القراءات السبع ، ضبط محمد عبد القادر شاهين ، لبنان ، دار الكتب العلمية ص 54 .

[4] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، القاهرة ، ط 6 ، دار المعارف ، -(د ت ط) ، ص 19 .

[5] الأخفش الأوسط ، معاني القرآن ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط 1 ، 1411 هـ 1990م ، ج 1 ص 206 .

عمرو (فَرُهُنٌ) بضم الراء والهاء من غير ألف وقرأ الباقون بكسر الراء وفتحها وألف بعدها"[1] . فكأنه فتح الباب لمن بعده في الاعتراض على القراءات صحيحها وشاذها .

ولأن الأخفش الأوسط البصري هو الشيخ الأول للمدرسة الكوفية كما قال شوقي ضيف[2] ، فإننا نجد ظاهرة الطعن في القراءات امتدت إلى المدرسة الكوفية عن طريق تلميذيه الكسائي[3] والفراء ، وأكثرهما طعنا الفراء ، قال عبد الفتاح محمد عبوش: " أما الفراء ، فقد ضرب بسهم وافر من الألفاظ النابية في تخطِئَتِهِ للقراءات المتواترة ، والشاذة على حد سواء . بل نستطيع أن نقول : إنَّه فَضُلَ النحاةَ كلَّهم . ومن المدرستين . في عدد الألفاظ التي يطعن فيها بالقراءات"[4] . ومن عباراته : " ولم نجد مثله في العربية "[5] وقوله : : " ولست أشتهيها "[6] ، وقوله : " وفيه قبح "[7] ، وقوله : "ولعلها من وهم القراء "[8] ...

وعلى هذا فظاهرة الطعن في القراءات الصحيحة المتواترة ليست مقتصرة على مدرسة دون سواها . وإليك موقف بعض النحاة مما لم يطرد من القراءات القرآنية المتواترة تأييدا لما سبق .

موقف النحاة مما لم يطّرد في القراءات القرآنية[9] :

وقف النحاة إزاء ما لم يطرد من القراءات القرآنية موقفين هما :

- **الموقف الأول** : التحفظ وعدم الطعن في القراءة المخالفة لمذهبهم النحوي ، وهو مذهب سيبويه الذي يقول : " القراءة لا تخالَف ، لأنّ القراءة سنّة "[10] ، ومذهب أبي العباس ثعلب الذي قال : " إذا اختلف الإعراب في القرآن من السبعة لم أُفضِّل إعرابا على إعراب ، فإذا خرجت

[1] ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، صححه وراجعه علي محمد الضباع ، ج 2 ص 270 .

[2] شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 96 .

[3] ينظر مثال رد الكسائي لقراءة متواترة : في كتابه معاني القرآن ، عناية عيسى شحاتة عيسى ، القاهرة ، دار قباء ، 1998م ، ص 133 .

[4] عبد الفتاح محمد عبوش ، حقيقة رأي البصريين والكوفيين في الاستشهاد بالقراءات القرآنية على قواعدهم النحوية ، مقال على شبكة الإنترنت .

[5] الفراء أبو زكرياء ، معاني القرآن ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، لبنان ، دار عالم الكتب ط 3 ، 1403هـ - 1983م ، ج 1 ص 358 .

[6] نفسه ، ج 3 ص 74 . ج 1 ص 165 .

[7] نفسه ، ج 1 ص 252 .

[8] نفسه ج 2 ص 75 .

[9] ينظر مقال للباحث بعنوان : منهج ابن عاشور في توجيه مُشكل القراءات العشرية ، مجلة الواحات ، العدد 20 ، جوان 2014 .

[10] سيبويه عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط 3 ، 1408 هـ - 1988م ، ج 1 ص 148 .

إلى كلام الناس فضّلت الأقوى " [1] ، وقال أبو جعفر النحاس : " الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة "[2] وغيرهم . بل قرأ النحاة القرّاء قراءات على خلاف مذهبهم النحوي ، نحو عدّ البصريين لفظ (وي) في قوله تعالى : ﴿ ويكأنّه لا يفلح الكافرون ﴾ **[القصص : 82]** ، كلمة دخلت على (كأنّ) ، مع أنّ أبا عمرو بن العلاء البصري قرأ بالوقف على الكاف ، ومذهب الكوفيين أنّها (ويك) الداخلة على (أنّ) ، مع أنّ قراءة الكسائي الكوفي بالوقف على (وي) . قال ابن الحاجب : " وهذا يدلّك على أنّ قراءاتهم لم يأخذوها من نحوهم ، وإنّما أخذوها نقلا ، حتى لو خالف النقل مذهبه في النحو لم يقرأ إلاّ بما نقل "[3] . وعلى سلامة نهجهم في التحفّظ إلاّ أنّ عدم اعتماد قراءاتهم المنقولة وعدّها سماعا موثوقا أقوى من أي مصدر بنوا عليه القاعدة يثير تساؤلا حول منهجهم في التعارض والترجيح من أصولهم في تقديم السماع على القياس وتقديم أقوى السماعين على الآخر .

- **الموقف الثاني** : تلحين القراءة وردّها ، والطعن في رواتها ، من ذلك قولهم عن بعض القراءات الصحيحة : " ... فمعيب في الإعراب ، معيف في الأسماع "[4] " هذا غلط بيّن "[5] و " هذا خطأ خطأ في الكلام غير جائز "[6] و " وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها "[7] و " هذا لحن لحن ، لم نسمع بها من أحد من العرب "[8] و " ... فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات – وهو الشعر – لكان سمْجا مردودا "[9] ، " فأمّا الجرّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر ، وخطأ أيضا

---

[1] نقل هذا القول أبو حيان الغرناطي في البحر المحيط ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1413 هـ - 1993م ، ج 4 ص 92 .

[2] النحاس أبو جعفر ، إعراب القرآن ، تحقيق زهير غازي زايد ، بيروت ، عالم الكتب ، ط 3 1988م ، ج 5 ص 231

[3] ابن الحاجب عثمان بن عمر ، الإيضاح في شرح المفصّل ، تحقيق موسى بناي العليلي ، بغداد ، مطبعة العاني 1982م ، ج 1 ص 507 .

[4] ابن جني أبو الفتح ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، بيروت ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط 2 ج 1 ص 94 . مع أنّ ابن جنّي من المدافعين على حجية القراءات ، بل ألف كتاب المحتسب دفاعا عن القراءة الشاذة ، وهو هنا يسفّه قراءة سبعية وهي قراءة عاصم في عدم إدغام النون في الراء في قوله تعالى : (وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ) القيامة 27 .

[5] الزجاج أبو إسحاق ، معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط 1 ، 1408 هـ - 1988م ، ج 1 ص 431 .

[6] المبرّد أبو العبّاس ، كتاب المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، مصر ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ط3 ، 1415 هـ - 1994م ، ج 2 ص 171 .

[7] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج 3 ص 159 .

[8] الأخفش الأوسط ، معاني القرآن ، ، ج 2 ص 407 ، ونسب القراءة للأعمش ، مع أنّ القراءة سبعية وهي قراءة حمزة .

[9] الزمخشري جار الله ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل تحقيق وتعليق ودراسة : عاد أحمد عبد الموجود وَعلي محمد معوض : السعودية ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ط 1 ، 1418 هـ - 1998م ، ج 2 ص 401 .

في أمر الدين لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تحلفوا بآبائكم . فكيف تساءلون والأرحام على ذا ؟ "[1] ... وغيرها من العبارات التي تعدّ موقفا معياريا حادّا لا يخلوا من تناقض منهجيّ ؛ لأنّهم في صنيعهم هذا يخطّئون بموجب قواعدهم مصدرا من المصادر التي بنوا عليها هذه القواعد نفسها وهي القرآن الكريم[2] إذ أنّ القراءة إن صحّت فهي قرآن نازل بلسان عربيّ مبين ، كما يتجلّى إشكال آخر وهو ما مدى استيعاب القواعد النحوية للقراءات القرآنية[3] التي توافر فيها من الوثوق في النقل ما لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو النحو كما نص عليه سعيد الأفغاني في مقدمة تحقيقه لكتاب حجة القراءات لأبي زرعة[4] ؟ . ولا يحل هذا الإشكال نسبة تلك القراءات إلى الشذوذ والتأبّي عن الاستسلام للنظرية اللغوية ، والتفسيرات المنطقية ، وعدّها مما قال فيه لوسركل : " أنّ في اللغة شيئا يتجاوز البحث العلمي "[5] ، وقول مارتينيه : " يتعذّر تفسير كلّ التغيرات اللغوية ، إذ ليس متاحا لنا دائما كلّ حلقات سببيّة التغيّر " [6] ؛ لأنّ هذه القراءات بمثابة الأصول التي يقاس عليها ولا تحتاج إلى تبرير باعتبارها موثوقة في نقلها ونسبتها . فهي التي يناط بها تفسير غيرها لا العكس . ومجرّد ثبوتها دليل على صحتها ، وموقف النحاة هذا حمل ابن حزم على القول : " ولا عجب أعجب ممن أوجد لامرىء القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أوالطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمى أو تميمي أو من سائر أبناء العرب بوال على عقبيه لفظا في شعر أو نثر جملة في اللغة وقطع به ، ولم يعترض فيه ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما لم يلتفت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه " [7] .

قواعد توجيه القراءات عند السمين الحلبي :

لا أدعي استقراء جميع القواعد التي اعتمد عليها السمين الحلبي عند توجيهه للقراءات المشكلة ، ولكن حسبي أني سأنبه على مجموعة من القواعد ارتكز عليها السمين الحلبي لبناء منهجه في الدفاع عن القراءات الصحيحة وهي على النحو الآتي :

أولا : تواتر القراءة حجّة على النحاة :

---

[1] المبرّد أبو العباس ، كتاب المقتضب ، ج 2 ص 6 .

[2] ينظر المقدمة من كتاب محمد عبدو فلفل ، غير المطّرد في القراءات القرآنية ، قراءة في العلاقة بين القاعدة والنص ، القاهرة دار العصماء ، ط 1 ، 1434 هـ - 2013م ، ص 10 وما بعدها .

[3] ينظر : سعيد الأفغاني ، في أصول النحو ، ص 45 .

[4] ينظر : مقدمة سعيد الأفغاني لكتاب حجة القراءات لابن زنجلة أبي زرعة ، حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط2 1402 هـ 1982م . ص 18 ، 19 .

[5] لوسركل جان جاك ، عنف اللغة ، ترجمة محمد بدوي ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، ط2 2006م ، ص 90.

[6] مارتينيه أندري ، وظيفة الألسن وديناميّتها ، ترجمة نادر سراج ، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، ط 1 ، 1996م ص 95 . وهذان القولان استشهد بهما الدكتور محمد عبدو فلفل ، ينظر : غير المطّرد في القراءات القرآنية ، ص 192.

[7] ابن حزم الظاهري ، الفصل في الملل والنحل ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، (د ت ط) ، ج 3 ص 108.

في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (**111**) ﴾ **[هود]** ، تنوعت القراءات في كلمتين من هذه الآية بين التشديد والتخفيف وهما (إنّ) و(لمّا) على النحو الآتي[1] :

ـ قرأ نافع وابن كثير بتخفيف نون (إن) وميم (لما) .

ـ وقرأ أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بتشديد (إن) وتخفيف (لما) .

ـ وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر بتشديدهما .

ـ وقرأ شعبة بتخفيف (إن) وتشديد (لما) .

وعدّ بعض العلماء هذه الآية من المواضع المشكلة غاية الإشكال [2] ، وقال السمين الحلبي عن هذا الموضع : " قد اضطرب الناسُ فيه اضطراباً كثيراً "[3] ، ثم بدأ يوجه كل قراءة على حدة ويُفصّل ما قيل فيها ، مرجّحا ما ينسجم مع حجيّة القراءة ، إلى أن وصل إلى قراءة تشديد الكلمتين ، فنقل عن بعض النحاة الطعن فيها :

ـ كقول النحاس أبي جعفر : " القراءةُ بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن "[4] .

ـ وقول المبرّد : " إنَّ هذا لا يجوز، ولا يقال : (إنَّ زيداً إلا لأضربنَّه) ، ولا (لَمَّا لأضربنَّه) "[5].

ـ وقول الكسائي : " الله عز وجل أعلم بهذه القراءة لا أعلم لها وجهاً ، وإنما تقرأ كما أقرئنا "[6] .

ـ وقول أبي علي الفارسي: "كما لا يحسن: (إنَّ زيداً إلا لمنطلق) ؛ لأنَّ (إلا) إيجاب بعد نفي، ولم يتقدم هنا إلا إيجابٌ مؤكَّد ، فكذا لا يحسن (إنَّ زيداً لما منطلق)، لأنه بمعناه "[7] .

ثمّ عقب على ذلك كله بقاعدة تقديم القراءة المتواترة على القياس النحوي مهما بعدت عن المشهور ، فقال : " **وهذه كلُّها أقوالٌ مرغوبٌ عنها لأنها معارِضة للمتواترِ القطعي** "[8] .

ثانيا : تنزيه القراءة القرآنية عن اللحن :

---

[1] الدمياطي شهاب الدين ، إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ، تحقيق : أنس مهرة ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1419هـ- 1998م ، ص 326.

[2] أبو شامة عبد الرحمن ، إبراز المعاني من حرز الأماني ، تحقيق محمود جادو ، المدينة المنورة ، مطبعة الجامعة الإسلامية ، 1413 هـ ، ج3 ص 246 .

[3] السمين الحلبي ، مرجع سابق ، ج 6 ص 398.

[4] النحاس ، إعراب القرآن ، ج2 ص 325 .

[5] نقله النحاس عنه ، ينظر المرجع السابق في الجزء نفسه والصفحة ذاتها .

[6] الكسائي ، معاني القرآن ، ص 165 .

[7] أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ، دمشق دار المأمون للتراث ، ط 1 ، 1411 هـ 1991م ، ج 4 ص 381 وما بعدها .

[8] السمين الحلبي ، مرجع سابق ، ج 6 ص 414 . والغريب أنّ الدكتور محمد عبد القادر هنادي لم يتعرض لهذه المسائل النحوية الناجمة عن اختلاف القراءات القرآنية في كتابه ظاهرة التأويل في إعراب القرآن رغم أنّها من أشكل المواضع ومن أكثرها تطلبا للتأويل ، واكتفى بتوجيه قراءة (وإن كلا) ، وإنكار الكوفيين لإعمال إن بعد تخفيفها ، ينظر : محمد عبد القادر هنادي ، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن ، مكة المكرمة ، مكتبة الطالب الجامعي ، ص 89.

في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ **[الأنعام : 52]** ، قرأ ابن عامر الشامي لفظ (بالْغَدَاةِ) بضمّ الغين وسكون الدال وواو بدل الألف (بالغُدْوَةِ) ، وقرأ الجمهور بفتح الغين والدال وألف بعدها . وقرأ مثله في الشاذ الحسن البصري ونصر بن عاصم ، ولأن لفظ الغدوة معرفة استشكل البعض دخول الألف واللام عليه :

ـ فالفراء استشكل هذه القراءة في موضع الكهف وقال : " العرب لا تُدخل الألف واللام فى الغدوة ؛ لأنها معرفة بغير ألِف ولام سمعتُ أبا الجراح يقول : ما رأيت كغُدْوةَ قطُّ، يعنى غداة يومهِ. وذاك أنها كانت باردة؛ ألا ترى أن العرب لا تضيفهَا فكذلك لا تُدخلها الألف واللام . إنما يقولون: أتيتكَ غَدَاة الخميس، ولا يقولون: غُدْوةَ الخميس. فهذا دليل على أنها معرفة "[1].

ـ وطعَنَ أبو عبيد القاسم بن سلام على هذه القراءة فقال : "إنما نرى ابن عامر والسلمي قرآ تلك القراءة إتباعاً للخط ، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها ، لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظُهما على تَرْكها ، وكذلك الغداة ، على هذا وجدنا العرب"[2].

ـ ورجح الفارسيُّ قراءة الجمهور حين قال : "الوجه قراءة العامة بالغداة ، لأنها تستعمل نكرة ومعرفة باللام ، فأمَّا "غُدْوَة" فمعرفة وهو عَلَمٌ وُضِع للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن تدخل عليه الألف واللام للتعريف، كما لا تَدْخُل على سائر الأعلام ، وإن كانت قد كُتِبَتْ بالواو لأنها لا تدلُّ على ذلك. ألا ترى الصلاة والزكاة بالواو ولا تُقرآن بها ، فكذلك الغداة "[3] .

إلا أنّ السمين الحلبي ردّ تلك الطعون مستنكرا وقوع الخطأ ممن كانوا قبل فشو اللحن وموجها دخول الألف واللام على المعرفة بكونه لغة من لغات العرب فقال : " **إلا أنَّ هذا الطعنَ لا يُلتفت إليه ، وكيف يُظَنُّ بمَنْ تَقَدَّم أنهم يَلْحنون،** والحسن البصري ممن يُسْتَشْهد بكلامِه فضلاً عن قراءته ، ونصر بن عاصم شيخ النحاة أخذ هذا العلمَ عن أبي الأسود ينبوعِ الصناعة، وابن عامر لا يَعْرف اللحن لأنه عربي، وقرأ على عثمان بن عفان وغيره من الصحابة، ولكن أبا عبيد – رحمه الله – لم يعرف أن تنكير "غدو" لغة ثانية عن العرب حكاها سيبويه والخليل "[4] .

ومثاله أيضا قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ (**90**) ﴾ **[الأنعام]** .

---

[1] الفراء أبو زكريا ، معاني القرآن ، ج 2 ص 139.

[2] أبو حيان ، البحر المحيط ، ج 4 ص 139 .

[3] نسب ابن عادل الدمشقي هدا القول لأبي علي الفارسي ولم أجده في موضعي غداة من الأنعام والكهف في حجة أبي علي الفارسي ، ينظر : اللباب في علوم الكتاب ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1419 هـ -1998 م ، ج 8 ص 162 .

[4] السمين الحلبي ، مرجع سابق ، ج 4 ص 640 .

في لفظ (اقْتَدِهِ) وردت عدّة قراءات ؛ فابن ذكوان راوي ابن عامر قرأها بكسر الهاء وصلتها ، وهشام راوي ابن عامر الثاني قرأها بكسر من غير صلة ، وحمزة والكسائي يحذفان الهاء في الوصل خاصة ، والباقون يثبتونها ساكنة في الحالين[1] .

وعلى اعتبار أنّ هذه الهاء هي هاء سكت وليست هاء ضمير استشكل بعض العلماء قراءة ابن عامر بروايتيه (رواية ابن ذكوان ورواية هشام) :

- فحكم النحاس في إعراب القرآن بتلحينها [2] .
- ونص ابن مجاهد في كتابه السبعة على أنها غلط لأنّ هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال ؛ أي أنها لا تأتي متحركة ، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها [3] .

وخرّج السمين الحلبي روايتي ابن عامر بأحد وجهين مرجحا الوجه الأول وهما[4] :

- **الوجه الأول** : أن الهاء في لفظ (اقتده) ضمير ، وحُرِّكَتْ بالكسر مِنْ غير وصل ، وهو الذي يُسَمِّيه القرَّاء الاختلاس تارةً (وهذا تخريج لرواية هشام) ، وبالصلة وهو المسمَّى إشباعاً أخرى (أي رواية ابن ذكوان) كما قرئ : "أَرْجِهِ" ونحوه .
- **الوجه الثاني**: أنها هاء سكت أُجْرِيَتْ مجرى هاء الضمير، كما أجريت هاء الضمير مجراها في السكون، وهذا ليس بجيد .

ثم قال : " وإذا تقرَّر هذا (يقصد الوجه الأول) فقول ابن مجاهد عن ابن عامر ... **ليس بجيدٍ لِما قَرَّرت لك من أنها ضمير المصدر** "[5] .

ثالثا : الاعتماد على المعنى لإضاءة الإعراب

في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ (**107**) ﴾ **[المائدة]** .

نقل السمين عن الزجاج قوله : "هذا موضع من أصعب ما في القرآن إعراباً"[6] ، ثم علق عليه بالقول : "ولَعَمْري إنّ القول ما قالت حَذامِ ، **فإن الناس قد دارَتْ رؤوسُهم في فَكِّ هذا التركيب، وقد**

---

[1] الداني أبو عمرو ، التيسير في القراءات السبع ، لبنان ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، ط 2 ، 1404 هـ - 1984م ، ص 77 .

[2] النحاس ، إعراب القرآن ، ج 2 ص 81 ، 82 .

[3] ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، تحقيق شوقي ضيف ، القاهرة ، دار المعارف ، ط2 ، 1400 ، ص 262

[4] السمين الحلبي ، مرجع سابق ، ج 5 ص 32.

[5] نفسه ، ج 5 ص 33 .

[6] نفسه ، ج 4 ص 473 . وقول الزجاج في المعاني ، ج 2 ص 216 .

اجتهدْتُ – بحمد الله تعالى – فلخَّصْتُ الكلام فيها أحسنَ تلخيصٍ، ولا بد من ذِكْرِ شيءٍ من معاني الآية لنستضيء به الإعراب فإنه خادِمٌ لها "[1] .

رابعا : سوق الشواهد الكثيرة دفاعا عن القراءة

في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ **[النساء : 01]** ، قرأ حمزة بخفض (وَالْأَرْحَامَ) ، وباقي العشرة بنصبها .

واستشكل النحاة العطف على المضمر المجرور بلا إعادة الخافض [2]، قال الزجاج : " فأمّا الجرّ في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر ، وخطأ أيضا في أمر الدين لأنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تحلفوا بآبائكم . فكيف تساءلون والأرحام على ذا ؟ "[3] . وقال الفراء : " وفيه قبح لأنّ العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كني عنه ... وإنّما يجوز هذا في الشعر لضيقه "[4] .

بل استشكلها من ألّف في توجيه القراءات القرآنية ؛ كقول ابن أبي مريم **(ت 565هـ)** عن الخفض في كتابه الموضح : " وهو ضعيف لأنّه عطَفَه على الضمير المجرور بالباء ، وهذا يضعف من جهة القياس والاستعمال جميعا "[5] ، وقبله أبو علي الفارسي في كتابه

أما السمين الحلبي فبيّن اختلاف النحاة في هذه المسألة ثمّ رجّح ما يوافق القراءة ، فذكر رحمه الله أنّ النحاة اختلفوا في العطفِ على الضميرِ المجرورِ على ثلاثةِ مذاهب[6] :

- **أولها** : مذهبُ الجمهور من البصريين وهو وجوبُ إعادةِ الجار إلا في ضرورةٍ.
- **الثاني**: يجوزُ العطف على الضمير في السَّعَةِ مطلقاً ، وهو مذهبُ الكوفيين، وتَبعهم أبو الحسن ويونس والشلوبيين.
- **الثالث**: اشتراط التأكيد ، فإنْ أُكِّد الضميرُ جاز العطفُ من غيرِ إعادةِ الخافِض نحو: "مررت بك نفسِك وزيدٍ"، وإلا فلا يجوزُ إلا ضرورةً، وهو قولُ الجَرْميّ.

ثم رجح جواز العطف مطلقا لكثرة السماع ، ولاعتماد المانعين على القياس فقط ، مستشهدا بالنثر والقرآن والشعر :

- أما النثر نحو قولِ العرب : "ما فيها غيرُه وفرسِه" بجرِّ "فرسِه" عطفاً على الهاء في "غيرُه".

---

[1] السمين الحلبي ، مرجع سابق ، ج 4 ص 473.

[2] ينظر : سيبويه عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ط 3 1408 هـ – 1988م ، ، ج 2 ص 381 ، ولم يشر سيبويه إلى القراءة رغم أنّها قراءة سبعية معروفة .

[3] الزجاج أبو إسحاق ، معاني القرآن وإعرابه ، ج 2 ص 6 .

[4] الفراء أبو زكرياء ، معاني القرآن ، ج 1 ص 252 ، 253 .

[5] ابن أبي مريم ، الموضح في وجوه القراءات وعللها ، تحقيق محمد عمر الكبيسي ، رسالة دكتوراه نوقشت بجامعة أم القرى ، 1408هـ ، ص 85 .

[6] السمين الحلبي ، الدر المصون ، ج 2 ص 394 ، عند توجيهه لقوله تعالى: وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ البقرة : 217

– وأما القرآن فاستشهد بقراءة حمزة لهذه الآية وقوله: ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ وبقوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ فـ"مَنْ" عطف على "لكم" في قولِه تعالى: ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ وبقوله : ﴿ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ عطف على "فيهِنّ" وفيما يُتْلى عليكم".

– أما الشعر فأورد منه الكثير كقول العباس بن مرداس:

أَكُرُّ على الكتيبةِ لا أُبالي ... أفيها كان حَتْفي أم سواها

فـ"سواها" عطفٌ على "فيها"،

وقول الشاعر : تُعَلَّقُ في مثلِ السَّوارِي سيوفُنا ... وما بينها والأرضِ غَوْطٌ نَفانِفُ

وقول الشاعر : هَلاَّ سَأَلْتَ بذي الجماجم عنهمُ ... وأبي نُعَيْم ذي اللِّواء المِحْرِقِ

وقول الشاعر : بنا أبداً لا غيرِنا تُدْرَكُ المنَى ... وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخطوبِ الفَوادِحِ

وقول الشاعر : لو كانَ لي وزهيرٍ ثالثٌ وَرَدَتْ ... من الحِمامِ عِدانا شَرَّ مَوْرودِ

وقول الشاعر : إذا أَوْقدوا ناراً لحربِ عَدُوِّهمْ ... فَقَدْ خابَ مَنْ يَصْلَى بها وسعيرِها

وقول الشاعر : إذا بنا بل أُنَيْسانَ اتَّقَتْ فِئَةٌ ... ظَلَّتْ مُؤَمَّنَةً مِمَّنْ يُعادِيها

وقول الشاعر : آبَكَ أيِّهْ بيَ أو مُصَدَّرِ ... من حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشُوَرِ

ثم قال : " فكثرةُ ورودِ هذا وتصرُّفُهم في حروفِ العطفِ، فجاؤوا تارة بالواو، وأخرى بـ"لا"، وأخرى بـ"أم"، وأخرى بـ"بل" دليلٌ على جوازِه. وأمّا ضَعْفُ الدليل: فهو أنهم منعوا ذلك لأنَّ الضميرَ كالتنوين، فكما لا يُعْطف على التنوين لا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الجار. ووجهُ ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلةِ ألاَّ يُعْطَفَ على الضمير مطلقاً، أعنى سواءً كان مرفوعَ الموضعِ أو منصوبَه أو مجرورَه، وسواءً أُعيد معه الخافِضُ أم لا كالتنوين. وأمَّا القياسُ فلأنه تابعٌ من التوابعِ الخمسةِ فكما يُؤَكَّدُ الضميرُ المجرورُ ويُبْدَلُ منه فكذلك يُعْطَفُ عليه "[1] .

وعند تعرضه للآية نقل طعن النحاة لهذه القراءة كطعن الزجاج والفراء ، ثم قال : " **ولا التفاتَ إلى طَعْنِ مَنْ طَعَن فيها، وحمزةُ بالرتبة السَّنِيَّة المانعةِ له مِنْ نقلِ قراءة ضعيفة**"[2] . بل هي قراءة سبعية توفّر فيها من الوثوق في السند ما لا يدع مجالا للشك في كونها قرآنا عربيا منزلا على النبي صلى الله عليه وسلم .

خامسا : رمي الطاعن في القراءة بالجهل بأشعار العرب :

في قوله تعالى : ﴿ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ ﴾ **[البقرة : 54]** ، قرأ أبو عمرو بن العلاء البصري بإسكان الهمزة في (بَارِئِكُمْ) ، طلبا للتخفيف[3] ، واستشكل

[1] نفسه ، ج 2 ص 393 .

[2] نفسه ، ج 3 ص 555 .

[3] أبو عمرو الداني ، التيسير في القراءات السبع ، ص 60 .

النحاة تسكين الهمز في قراءة أبي عمرو خشية الإخلال بالكلام وتغير الإعراب[1] ، قال المبرد : " لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر **وقراءة أبي عمرو لحن** "[2] ، وكيف تكون قراءة سبعية لحنا وقد توفر فيها من الوثوق في النقل ما لم يبلغه أشهر الشواهد الشعرية ؟ ، بل أثبت السمين الحلبي ورود شواهد مؤيدة لقراءة أبي عمرو ووسم قول المبرد بالجرأة والجهل بأشعار العرب فقال : " **وهذه جرأةٌ من المبرِّد وجَهْلٌ بأشعارِ العرب، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإعراب قد وَرَدَ في الشعرِ كثيراً** ، ومنه قولُ امرئِ القيس:

فاليومَ **أشربْ** غيرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْماً مِن اللهِ ولا واغِلِ .

فسكَّن "أَشْرَبْ"،

وقال جرير: ... ونهرُ تِيرى فما **تَعْرِفْكُمُ** العَرَبُ .

وقال أخر: رُحْتِ وفي رِجلَيْكِ ما فيهما ... وقد بَدَا **هَنْكِ** من المِئْزَرِ "[3] .

سادسا : نقل طعن النحاة والرد عليهم بأقوال نظرائهم النحاة:

في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (**137**) ﴾ **[الأنعام]** ، قرأ ابن عامر الشامي بضم الزاي وكسر الياء في كلمة (زُيِّن) ورفع لام (قَتْلُ) ونصب دال (أولادَهم) وخفض همزة (شُرَكَائِهِم) بإضافة (قَتْلُ) إليه وهو فاعل في المعنى (نائب فاعل) ، فيكون فصَلَ بين المضاف وهو (قَتْلُ) وبين (شُرَكَائِهِم) وهو المضاف إليه بالمفعول وهو (أولادَهم)[4] .

واستشكل كثير من النحاة قراءة ابن عامر ، قال أبو جعفر النحاس : " وهذا يعني الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو غيره ، لا يجوز في شعر ولا غيره "[5] ، ووسمها كلٌّ من ابن خالويه وأبي علي الفارسي **بالقبيحة** [6] ، وقال الزمخشري : " وأما قراءة ابن عامر : «قتل أولادهم شركائهم» برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، **فشيء لو كان في مكان**

---

[1] ينظر : مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف عن وجوه القراءات ، تحقيق محي الدين رمضان ، لبنان ، مؤسسة الرسالة ، ج 1 ص 242 .

[2] نقله عنه القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق هشام سمير البخاري ، الرياض، دار عالم الكتب ، المملكة العربية السعودية ، 1423 هـ- 2003 م ، ج 1 ص 402 .

[3] السمين الحلبي ، مرجع سابق ، ج 1 ص 362 وما بعدها .

[4] ينظر : ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج 2 ص 297.

[5] النحاس أبو جعفر ، إعراب القرآن ، ج 1 ص 583.

[6] ينظر: ابن خالوية ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، القاهرة ، دار الشروق ، ط 3 ، 1399هـ 1979م ، ص 151 . وينظر : أبو علي الفارسي ، الحجة ، ج 3 ص 411 .

الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً "[1] . فاستحق وصف السمين الحلبي له بأنه أغلظ وأساء في عبارته .

وبعد عرض كثير من نصوص الطاعنين في هذه القراءة قال السمين الحلبي : " **وهذه الأقوال التي ذكرتُها جميعاً لا ينبغي أن يُلْتفت إليها لأنها طَعْنٌ في المتواتر، وإن كانت صادرةً على أئمةٍ أكابر** "[2] .

مقررا لأصل في هذا الباب وهو **عدم الحكم بشذوذ ما خالف الجمهور لعدم توفّر الاستقراء التام لكلام العرب واحتمال كونه من لغة فصيحة قديمة ، وقراءة ابن عامر ضمن هذه الحيثيَّة لو لم تكن متواترةً فكيف وهي متواترة ؟**[3] ، وهذا قريب من قول ابن عاشور : " وأما ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي لأنا **لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة** ، وبهذا نبطل كثيرا مما زيّفه الزمخشري من القراءات المتواترة بعلة أنها جرت على وجوه ضعيفة في العربية لاسيما ما كان منه في قراءة مشهورة كقراءة عبد الله بن عامر " [4] .

كما بيّن أنّ كثيرا من النحاة انتصروا لقراءة ابن عامر ، كقول أبي بكر ابن الأنباري: "هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين المتضايفين بالجملة في قولهم: "هو غلامُ إن شاء الله أخيك" يريدون: هو غلام أخيك ".

وذكر أن بعض السلف قرأ: ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْده رُسُلَهُ ﴾ بنصب "وعدَه" وخفض "رسله"، واستشهد أيضا بقول النبي صلى الله عليم وسلم : "هل أنتم تاركو لي صاحبي، تاركو لي امرأتي" أي: تاركو صاحبي لي، تاركو امرأتي لي ...

ولعل أكثر النحاة انتصارا لقراءة ابن عامر هو ابن مالك ، والذي جعل من هذه القراءة أصلا يقاس عليه فقال في الكافية الشافية :

وعُمْدَتي قراءة ابن عامرِ ... وكم لها من عاضد وناصرِ .

سابعا :سوق الأوجه الكثيرة توجيها للقراءة المشكلة :

في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ **[إبراهيم : 22]** ، قرأ الجمهور بفتح الياء في لفظ (بِمُصْرِخِيَّ) ، وقرأه حمزة بالكسر [5] . وعن قراءة حمزة قال أبو جعفر النحاس : " وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلاّ وجه

---

[1] الزمخشري جار الله ، الكشاف ، ج 2 ص 66 .

[2] السمين الحلبي ، مرجع سابق ، ج 5 ص 166.

[3] نفسه .

[4] ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، تونس ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، 1997 م ، ج 1 ص 61 .

[5] الداني أبو عمرو ، ص 109 .

ضعيف ذكره بعض النحويين " [1] . **وللسائل أن يسأل كيف تكون قراءةٌ سبعيةٌ موثوقةُ النقلِ رديئةً مرذولةً ؟** ، ونقل أبو شامة عن أبي عبيد أنه قال : " أمّا الخفض فإنّا نراه غلطا " [2] .

ولهذا عدّ السمين الحلبي قراءة حمزة مما اضطربت أقوالُ الناس فيها اضطراباً شديداً: فمِنْ مُجْتَرِئٍ عليها مُلَحِّنٍ لقارئها، ومِنْ مُجَوِّزٍ لها من غير ضعفٍ، ومِنْ مجوِّزْ لها بضعفٍ.

ثم ذكر عدّة توجيهات لهذه القراءة على النحو الآتي[3] :

- **التوجيه الأول** : هو أنَّ الكسرَ على أصلِ التقاءِ الساكنين، وذلك أنَّ ياءَ الإعرابِ ساكنةٌ ، وياءَ المتكلمِ أصلُها السكونُ، فلمَّا التقيا كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين.

فعاد رحمه الله إلى القياس في التخلص من التقاء الساكنين مع العلم أنّ الأولى في التخلص من الساكنين في مثل لفظ (بمصرخيّ) هو الفتح ، إلا أنّ ورود قراءة سبعية متواترة قوت هذا الاستثناء ، فيكون من قبيل تقوية القياس بالقراءة الصحيحة .

- **التوجيه الثاني** : أنها تُشْبِهُ هاءَ الضميرِ في أنَّ كلاًّ منهما ضميرٌ على حرف واحد ، وهاءُ الضميرِ تُوْصَلُ بواوٍ إذا كانت مضمومةً ، وبياءٍ إذا كانت مكسورة ، وتُكْسَرُ بعد الكسرةِ والياءِ الساكنة، فَتُكْسَرُ كما تُكْسَرُ الهاءُ في "عليْهِ"، وبنو يربوعٍ يَصِلونها بياءٍ ، كما يَصِل ابن كثير نحو: "عليهي" بياء، فحمزةُ كسرَ هذه الياءَ من غير صلةٍ ، إذ أصلُه يقتضي عدَمها.

- **التوجيهُ الثالث**: أنَّ الكسرَ للإتباعِ لِما بعدها، وهو كسرُ الهمزِ من "إنِّي" كقراءةِ "الحمدِ لله"، وقولهم" بِعِير وشِعِير وشِهيد، بكسر أوائِلها إتباعاً لما بعدها،

وعدّ هذا الوجه ضعيفا جدا

- **التوجيه الرابع**: أنَّ المسوِّغ لهذا الكسرِ في الياء وإن كان مستثقلاً أنَّها لَمَّا أُدْغِمَتْ فيها التي قبلَها قَوِيَتْ بالإدغام ، فأشبهتِ الحروفَ الصِّحاحَ فاحتملتِ الكسرَ ؛ لأنه إنما يُسْتَثْقَلُ فيها إذا خَفَّتْ وانكسر ما قبلها، ألا ترى أن حركاتِ الإعرابِ تجري على المشدِّدِ وما ذاك إلاَّ لإلحاقِه بالحروفِ الصِّحاح.

الخاتمة :

وختاما نقيد النتائج الآتية :

- يمكننا أن نوسع للنحويين في هذا المبحث مكان العذر بالقول : إن الذي أوقعهم في هذا التناقض هو اعتمادهم على مروياتهم وعدم اطمئنانهم إلى غيرها ، ويتفرع عن هذا التخريج المجمل أمور منها :

---

[1] الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج 3 ص 159 .

[2] أبو شامة ، إبراز المعاني : ج 3 ص 293 .

[3] السمين الحلبي ، مرجع سابق ، ج 7 ص 89 وما بعدها .

- **الأول** : عدم صحة القراءة عند من طعن فيها من النحاة ، ويدل على هذا عدم اطلاعهم على بعض القراءات أصلا ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ تلك إذاً قسمةٌ ضيزى ﴾ **[النجم : 22]** . قال الفراء : "والقراء جميعاً لم يهمزوا (ضيزى) . ومن العرب من يقول :ضَيْزى . وبعضهم يقول : قسمةٌ ضَأْزى ، وضُؤْزى ، بالهمز ، **ولم يقرأ بها أحد نعلمه** "[1] . في حين أننا نجد قراءة سبعية متواترة بالهمز وهي قراءة ابن كثير ، قال ابن الجزري : " ... وأما (ضيزى) فقرأه بالهمز ابن كثير والباقون بغير همز"[2] .
- **الثاني** : اعتقاد بعض النحويين أن القراء اعتمدوا على النحو في اختيارهم للقراءة ، من ذلك قراءة حمزة (بمصرخيِّ) بكسر الياء من قوله تعالى : ﴿ وما أنتم بمصرخيَّ ﴾ **[إبراهيم : 22]** ، وهي قراءة سبعية متواترة ، ورغم ذلك نجد الفراء يقول عنها : " ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قل من سلم منهم من الوهم . **ولعله ظن أن الباء في : (بمصرخي) خافضة للحرف كلِّه ، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك** " . والحق أن حمزة نقلها تواترا ، ولم يأخذها من القاعدة النحوية ، قال ابن عاشور ردا على الزمخشري : " وهذا جري على عادة الزمخشري في توهين القراءات المتواترة ، **إذا خالفت ما دُوّن عليه علم النّحو ، لتوهّمه أنّ القراءات اختيارات وأقيسة من القُرّاء ، وإنَّما هي روايات صحيحة متواترة** " [3] ، ولهذا نجد النحاة القرّاء قرأوا قراءات مخالفة لمذهبهم النحوي كما مر . ورد الفراء الكوفي على قراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي فيه دليل على عدم اعتداد الكوفيين بقراءاتهم وتمييزها عن بقية القراءات .
- **الثالث** : ترجيح القارئ النحوي لقراءته نحو قول الكسائي : " الله عز وجل أعلم بهذه القراءة لا أعلم لها وجهاً ، **وإنما تقرأ كما أقرئنا** "[4] .

– اعتمد السمين الحلبي على قواعد علمية عند دفاعه عن القراءات القرآنية منها :

- تواتر القراءة حجّة على النحاة دون العكس .
- القراءة القرآنية الصحيحة منزهة عن اللحن مهما شذت عن القاعدة النحوية
- استحضار معنى الآية يضيء الإعراب ويرفع الإشكال .
- اعتماد الشواهد الكثيرة لدفع اللحن عن القراءة .
- الطاعن في القراءة قد يكون طعنه ناجما عن جهله بأشعار العرب .
- طعن النحاة مردود بأقوال نظرائهم النحاة .
- تخريج القراءة المشكلة قد يكون بأوجه كثيرة لا بوجه واحد .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالميـن

.....

[1] الفراء ، معاني القرآن ، ج 3 ص 98 .

[2] ابن الجزري ، النشر ، ج 1 ص 447 .

[3] ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ج 8 ص 103 .

[4] الكسائي ، معاني القرآن ، ص 165 .